

Distr.
GENERAL

A/52/856
17 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



البند ٢١ من جدول الأعمال تنشيط أعمال الجمعية العامة تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - أنشأ رئيس الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة الفريق العامل غير الرسمي المفتوح بباب العضوية المعنى بتنشيط أعمال الجمعية العامة ثم أنشأه مرة ثانية رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وقد اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٤٧ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٢٦٤/٤٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ توصيات الفريق العامل وأكّدت مجدداً بعضها في قرارها ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.*

٢ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٤/٤٨، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بعد التحقق من آراء وخبرات رؤساء الجمعية في دوراتها التاسعة والأربعين والخمسين، والحادية والخمسين. ويقدم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.

٣ - وترد في هذا التقرير الآراء الواردة من رؤساء الجمعية العامة في دوراتها التاسعة والأربعين، والخمسين، والحادية والخمسين، وهو يتناول الجمود التي تبذلها اللجان الرئيسية من أجل ترشيد وتبسيط جداول أعمال كل منها. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير تحليلًا مقتضباً لحجم عمل الجمعية العامة فيما يتعلق بثلاثة عوامل هي: عدد بنود جدول الأعمال، وعدد القرارات المعتمدة، وعدد التقارير المطلوبة من الأمين العام، وذلك لتقدير ما إذا كان لتلك الجمود أثر على أعمال الجمعية العامة، من الناحية الكمية.

* اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤١/٥١، توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وعمّ تقرير الأمين العام عند تنفيذ القرار ٢٤١/٥١ في الوثيقة A/52/855.

ثانيا - الآراء الواردة من رؤساء الجمعية العامة في دوراتها التاسعة والأربعين، والخمسين، والحادية والخمسين

٤ - تقدم أدناه الآراء الواردة من رؤساء الجمعية العامة في دوراتها التاسعة والأربعين، والخمسين، والحادية والخمسين.

السيد أمara إيسى،
رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين

[الأصل: بالفرنسية]

[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧]

إنني، إذ حظيت بالشرف العظيم الذي منحتنيه الدول الأعضاء بتمكيني من تيسير أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، أرى أنه من الضروري، فعلا، أن أعرض الدروس المستفادة من تجربة النهوض بولايتى كرئيس، بغية الإسهام في التأمل الجارى حاليا بشأن عملية الإصلاح الرامية إلى زيادة فعالية منظمتنا وتحسين مصادقتها.

بيد أنني، إذ أقوم بذلك، أود أن أقصر ملاحظاتي على الجمعية العامة ووحدتها، حرصا مني على تحقيق الفائدة.

الجمعية العامة هي الهيئة التي ينعكس فيها على أفضل وجه الطابع العالمي للأمم المتحدة الذي يتجسد في المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء؛ ورئيس هذه الهيئة شاهد متميز يستمع إلى مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء. ويشمل دوره أيضا تسهيل مشاورات تلك الدول والقيام، إلى أقصى حدود اختصاصه، بتدوين القرارات التوافقية التي تلزم مجموع أعضاء منظمتنا.

من وجهة النظر هذه، كانت ولايتي حافلة على نحو خاصة بالدروس، إذ تنسى لي في نهاية المناقشة العامة ملاحظة أن الدول الأعضاء، بفضل انتهاء الحرب الباردة، قد أبرزت بالإجماع ضرورة الشروع في تنفيذ إجراءات جوهيرية لهيكل المنظمة بغية تمكينها من التصدي بصورة أفضل للتحديات العديدة التي تطرحها الألفية المقبلة. وهكذا، وبعد مشاورات عديدة ومطولة، تنسى لي أن أنشئ بموافقة جميع الدول الأعضاء ثلاثة أفرقة مخصصة مفتوحة بباب العضوية تعنى، على التوالي، بخطة التنمية، والحالة المالية للأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي أيضا الإشارة إلى إنشاء فريق خاص حكومي دولي معنى بالقدرة على الدفع.

وفي المجموع، فإن هذه الأفرقة العاملة الأربع التي ينبغي أن يضاف إليها الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بإصلاح مجلس الأمن والفريق العامل غير الرسمي المعنى بالخطة للسلام اللذين أنشأهما سلفي، قد أنجزت عملاً فائق القيمة، وبعد مرور الوقت، ويمكنني، بارتياح كبير تأكيد ضرورتها وفائدة النتائج تحددان معالج الطريق لاتجاه التنشيط الذي سيتعين على الجمعية العامة أن تتخذه بصورة متزايدة.

وبصورة عامة، يبين تزايد المسائل المعروضة على الجمعية العامة، وتعقدتها وطبيعتها المتراقبة، ضرورة واستعجال ترشيد أعمال الجمعية العامة لكي يمكن التوصل إلى قرارات قابلة للتطبيق تكون ذات اتجاه عملي تؤدي إلى حلول مقبولة للمشاكل المطروحة.

وثمة سمة أخرى للتطور الحديث لأعمال الجمعية العامة تمثل في طابعها شبه الدائم؛ وبالفعل، فبينما كانت الأعمال خلال العقود السابقة مقصورة على أشهر الدورة العادلة الثلاثة (من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر)، شهدنا في السنوات الأخيرة امتداد الأعمال الجمعية العامة على طول السنة، الأمر الذي يشير بالطبع مشاكل سوقية من حيث الموارد المالية والمادية، سواء على مستوى مكتب رئيس الجمعية العامة أو على صعيد خدمات الدعم بالأمانة العامة، تماماً مثلما تلقي عدة دول أعضاء أقصى صعوبات في الاشتراك على النحو الملائم في الاجتماعات المختلفة، نظراً لحالة عدم التأهُّب التي فاجأهم فيها هذا التطور غير المنتظر.

وبالتالي، فإن الاقتراحات التي أود إبداءها هنا تستند إلى ملاحظة الصعوبات العملية داخل الجمعية العامة، كما تسنى لي أن أختبرها في أثناء فترة ولايتي، والتي تدرج على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي وعلى صعيد الموارد.

أولاً - على الصعيد المؤسسي

ألف - تعليم ممارسة إنشاء الأفرقة العاملة المخصصة
المفتوحة بباب العضوي، مع الحد من مدة ولايتها
في الوقت ذاته

بالفعل، تبيّنت تجربة الأفرقة العاملة المخصصة المفتوحة بباب العضوية أن تلك الأفرقة مفيدة من حيث تسمح بإجراء مشاورات موسعة ومعمقة بشأن المواقف المعنية وتسهل تنفيذ القرارات التوافقية التي تنتج عنها. ولهذا السبب، أميل إلى التشجيع على إنشائهما، بقدر ما تقتضيه الحاجة، لكنني أود أن أوضح، مع التأكيد، على أن من الهام، بغية ضمان فعاليتها، أن تكون الاختصاصات التي تُنشأ الأفرقة العاملة استناداً إليها دقيقة ومقتضبة، وأن تستند لتلك الأفرقة،

بصورة خاصة، أهداف محددة زمنيا، بغية تفادي أن تستمر أعمال الفريق العامل "إلى أجل غير مسمى".

باء - من المستصوب زيادة إشراك رئيس الجمعية العامة في أنشطة مجلس الأمن

يبدو لي، بالفعل ورغم الإلادات الدورية المقدمة من رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة والتي لا جدال في أنها مفيدة، أن من المستصوب، مع ذلك، أن يحاط رئيس الجمعية العامة علما بالتطورات حال حدوثها فيما يتعلق بالملفات التي يقوم مجلس الأمن بمتابعتها، وخاصة فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية. وللقيام بذلك، أقترح أن يحضر عضو معين من مكتب رئيس الجمعية العامة، بصفة مراقب، جميع جلسات المشاورات غير الرسمية ليتولى، في الوقت المناسب، إحاطة لرئيس الجمعية العامة علما بما يجري في تلك الجلسات.

ثانيا - على الصعيد التنظيمي

يجب أن تتواصل الجهود التي بدأ بالفعل الاختلاط بها لترشيد أعمال الجمعية العامة بغية تحقيق مزيد من التماسك على مستوى الجوهر وتحسين طريقة التنظيم.

ألف - الحد من عدد البنود المدرجة في جداول أعمال الدورات

إن تكاثر البنود المدرجة في جداول أعمال الدورات لا مناص من أن يؤدي إلى معالجة سطحية لمجموع البنود وليس من شأنه أن يعزز الفعالية المنشودة التي نتوق إليها إلى أقصى حد. وبالفعل، فمن المعروف جيدا أن الأولوية تنعدم حين تكثر الأولويات.

وبالتالي، فإني أحذن توخي نحو أكثر انتقائية لمعالجة المسائل التي يتبعن النظر فيها والتي لا جدال في أهميتها، بحيث يتسع تحقيق مزيد من التماسك في جوهر أعمال الجمعية العامة فيتم بذلك تجنب الأذدواجية وسائل الأفكار التجريدية التي لا تسهم بأي صورة في التوصل إلى الحلول العملية.

باء - توجيهه أكثر اتساما بالطابع العملي للمناقشة العامة

سيكون من المستصوب أن يزداد باستمرار تشجيع المساهمات التي تركز في إطار المناقشة العامة على التطورات التي تكون الجواب الملموسة للمسائل قيد النظر محورها، وأن تعرض حلول

ذات صلة ومن شأنها أن تشير اهتمام أكبر عدد من الدول الأعضاء وأن تحول إلى قرارات عملية المنحى.

جيم - ترشيد الجدول الزمني للجمعيات

إن تزايد عدد الطلبات المقدمة إلى الجمعية العامة والطبيعة العالمية للقضايا الراهنة يفرضان، فيرأيي، تصميم برمجة الاجتماعات في إطار تسلسل منطقي يسمح بمشاركة أكبر عدد من الدول الأعضاء ولا سيما تلك التي يكون عدد ممثليها محدوداً.

ومن جهة أخرى، سيكون من المستصوب، في أثناء المناقشة العامة، برمجة زيارات رؤساء الدول والشخصيات الأخرى إلى الأمانة العامة وإلى رئيس الجمعية العامة على نحو يسمح، فيما يتعلق برئيس الجمعية العامة، بتجنب تأخير الشروع في أعمال الجمعية العامة.

ثالثا - على صعيد الموارد

لا يمكن تصور تشريع فعلي لأعمال الجمعية العامة ما لم تكن الموارد المخصصة لهذه الهيئة كافية.

وقد لاحظت، استناداً إلى تجربتي كرئيس للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، أن الموارد الموضوعة تحت تصرف رئيس الجمعية العامة ومكتبه ضئيلة جداً. ويجب أن أضيف إلى ذلك أن خدمات دعم الجمعية العامة تستهدف دائماً في إطار عمليات تحفيض قاسية في الميزانية تؤثر بقدر هام في مستوى ونوعية خدماتها الثمينة إلى حد بعيد بالنسبة لحسن سير أعمال الجمعية العامة ومكتب رئيسها.

وأخيراً فإني، كرئيس آت من القارة الأفريقية، قد خيب أملـي بصورة خاصة المستوى المتدني للأولوية الممنوحة لمسائل تنمية أفريقيا، ولا سيما في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، لدى النظر في صندوق تنوع المنتجات الأساسية. وقد لاحظت على وجه الخصوص، بهذه المناسبة، الصعوبات غير المقبولة التي تواجه مكتب الدعم بالأمانة العامة المكلف بهذه المسألة.

ونظراً لما سبق، أتقدم بمقترنات التحسين التالية:

ألف - تخصيص ميزانية متناسبة لرئيس الجمعية العامة

بالفعل، فإن الوسائل المتاحة لرئيس الجمعية العامة، على نحو ما تسمى لي أن ألاحظه، لا تسمح له بأداء المهام المتزايدة التي يفرضها عليه التطور الجديد، وهي المشاركة بقدر أكبر في معالجة القضايا الكبرى للأمم المتحدة. مما يتطلب في المقام الأول أن يتمكن من الاشتراك على النحو الملائم في مختلف الاجتماعات الرئيسية وأن يزور، على سبيل المثال، مناطق عمليات حفظ السلام أو حتى أن يقبل الدعوات التي توجه إليه للقيام بزيارات رسمية. وإلى هذا القيد الجلي، ينبغي إضافة أنه يتذرع عليه الاستعانتا بخدمات خبراء أو خبراء استشاريين لإجراء الدراسات التي تقتضيها حالات معينة، كل ذلك بسبب عدم توفر موارد مخصصة لهذا الغرض.

إن قائمة أوجه الحرمان والإحباط التي يعاني منها رئيس الجمعية العامة طويلا، ولا داعي هنا للدخول في مجادلة في هذا الشأن، إذ أن حقيقة الأوضاع هذه معروفة لدى الجميع وهي موجزة كما ينبغي في المذكرة A/46/969 للسفير الشهابي سفير المملكة العربية السعودية ورئيس الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، التي أقتبس منها المقتطفات التالية:

"ما زالت وظيفة رئيس الجمعية العامة تعتمد في الغالب على ما تقدمه حكومة الرئيس نفسه من موظفين ودعم. وهذا الوضع يعطي وظيفة الرئيس طابعا انتقاليا، يخلو من العناصر المؤسسية الالزمة لتمكينه من القيام بالدور الكامل الذي يتواهله لها أعضاء الجمعية العامة - وهذا عامل رئيسي قد يؤدي إلى إضعاف الجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي للمنظمة.

"وبعد تجربة لمدة عام كامل تشرفت بها بالاضطلاع بهذه المسؤلية، أراني أكثر اقتناعا من ذي قبل بأنه سيظل من الأمور الحيوية توفير الحد الأدنى الضروري من الاستمرارية الالزمة لوظيفة الرئيس التي تحتل مكانا محوريا في أنشطة الجمعية العامة. وأضيف أنه فيما يتعلق بالرؤساء المقربين، وفي حدود الميزانية العادلة للأمم المتحدة، ينبغي توفير بدل مالي متواضع لوظيفة الرئيس لتلبية الاحتياجات المتصلة بالوفاء بالمصاريف الإدارية ونفقات السفر الرسمي ومتطلبات الضيافة الأساسية، بالإضافة إلى النفقات الإضافية الأخرى التي قد تنشأ."

ولا يسعني، من جهتي، إلا أن أؤكد أهمية هذا الموقف وصحته حاليا وأن أتمنى تطبيقه عمليا دون تأخير، وذلك برصد اعتماد متناسب في الميزانية لأنشطة الرئيس ومكتبه.

**باء - تعزيز شعبية شؤون الجمعية العامة
بالموظفين والوسائل**

كما يعلم الجميع، تمثل شعبية شؤون الجمعية العامة دائرة الدعم الرئيسية التي تساعد الجمعية العامة ومكتبها في أثناء فترة ولايته، وفي الواقع فإن تلك الشعبة هي التي تكفل الاستمرارية والاتصال لأعمال الجمعية العامة من دورة إلى أخرى.

ومن قبيل تأكيد البديهيات طلب أن يتم تعزيز هذا الهيكل لأنه ليس من الطبيعي أن تناط بحكومة بلد رئيس الجمعية العامة المسئولية الكاملة عن توفير كل الوسائل البشرية والمادية والمالية الالزامية لحسن سير أعمال مكتب الرئيس. ومما يزيد من شرعية هذه المطالبة أن ازدياد وتعقد المهام الموكلة إلى رئيس الجمعية العامة تفرض عليه أن يكفل على الدوام توافر قدرة في مجالات التخصص الأكثر تقدما في جميع الميادين.

وبالتالي، فإن أعلق أهمية تضاهي هذا الاقتضاء على أن يتم تعزيز شعبية شؤون الجمعية العامة وألا يتم، في أي حال من الأحوال، خفض عدد موظفيها، وذلك رغم السياق الحالي، أي سياق الخفض البخاري لحجم ملاك الموظفين الذي يمكن فهمه جيدا.

**جيم - تعزيز مكتب الدعم بالأمانة العامة المعنى
بتربية أفريقيا**

تبين من التجربة أن مختلف خطط وبرامج الأمم المتحدة المتتالية ذات الأولوية والموضوعة من أجل تنمية أفريقيا، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، وفيما بعد المبادرة الخاصة، لم تكن سوى مجرد تمنيات بدون أي تطبيق فعلي. وبالطبع، فإن المسؤوليات عن هذه الحالة معروفة ومتقاسمة فيما بين البلدان الأفريقية ذاتها، والمجتمع الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة. وأنا أعتبر، فيما يتعلق بمسؤولية الأمانة العامة، أن الأولوية التي طالما أعلن أنها منسوجة لتنمية أفريقيا ينبغي أن تتبلور، على أقل تقدير، في وجود مكتب دعم مناسب تتح له وسائل ملائمة.

السيد ديوغو فرايتاس دو أمارال،
رئيس الدورة الخمسين للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨]

أولا - المكتب

إن الجميع في الأمم المتحدة يعلم جيدا مدى تواضع وصغر المرافق الموضوعة تحت تصرف رئيس الجمعية العامة. لكن الأمر لم يكن دائما كذلك: وكمثال، استقبلت في عام ١٩٨٠ من طرف رئيس الجمعية العامة، بصفتي وزير خارجية البرتغال، خلال المناقشة العامة التي دارت في تلك السنة، ولا زلت أتذكر جيدا مدى فساحة مكتب الرئيس وجمال تجهيزاته.

والحالة الراهنة ليست مقبولة.

ثانيا - الموظفون

إن الحالة الراهنة جيدة بما يكفي، باستثناء أمر واحد. فطوال السنة، كان الموظفون التاليون معينين بمكتبي: متحدث رسمي من شعبة شؤون الإعلام؛ موظف أمن واحد؛ سائقان؛ سكرتيران.

إن هذا العدد مقبول. غير أن إحدى السكرتيرات عينت للفترة من أول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر فحسب، ولم تمدد فترة عملها في مكتبي لبقية السنة إلا بعد مناقشات شاقة مع الأمانة العامة. وأعتقد أن هناك حاجة إلى سكرتيرتين متفرغتين طوال السنة لكل فترة رئاسية.

ثالثا - الميزانية

إن الميزانية المرصودة لمكتب الرئيس لا تفي بالغرض وذلك لأسباب ثلاثة هي:

(١) لا تغطي مصروفات الضيافة سوى مأدبي عمل بين الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، بينما يلزم تنظيم ثلاث مآدب عمل، على الأقل، في فترة ما بين أول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر؛

(٢) لا تغطي مصروفات الضيافة مآدب عمل الرئيس مع نواب رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة الرفيعة المستوى المفتوحة بباب العضوية المعنية بإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي رصد الأموال لهذا النوع الأساسي من الأعمال.

(٣) لا ترصد في الميزانية أي أموال لتفطية سفر الرئيس الرسمي حول العالم
(انظر الفرع رابعا).

رابعا - السفر الرسمي لرئيس الجمعية العامة

خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة وجهت إلى دعوات رسمية لزيارة حوالي اثني عشر بلدا، منها الاتحاد الروسي، والبرازيل وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، والكرسي الرسولي، والكويت، واليابان.

وقد استفسرت عما إذا كانت ميزانية الأمم المتحدة تتضمن أي اعتمادات لمصروفات السفر، لأن الحكومات التي وجهت الدعوات لن تتحمل سوى نفقات الإقامة والغذاء داخل بلدانها. ولم تكن هناك أي اعتمادات.

وقد عرضت حكومة بلدي، بناء على طلب ملحق مني، أن تتحمل نفقات رحلة رسمية واحدة فقط (اختارت زيارة الصين واليابان). ولم توفر حكومتي أي تمويل إضافي لـأي سفر آخر. ولذلك لم يكن بوسعني قبول معظم الدعوات التي وجهت إلى.

وأعتقد شخصيا أنه ينبغي تمكين رئيس الجمعية من القيام بزياراتين رسميتين أو ثلاثة زيارات رسمية خلال مدة ولايته، تغطي كل زيارة ثلاثة بلدان تقريبا، وذلك فيما يلي الدعوات الكريمة الموجهة إليه. ويسفر عدد كبير جدا من موظفي الأمم المتحدة باستمرار على نفقة المنظمة. فلماذا يستثنى رئيس الجمعية العامة وحده من ذلك؟

السيد غزالى اسماعيل،
رئيس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨]

أولا - مقدمة

١ - إن رئاسة الدورة الحادية والخمسين قد توطدت تحقيق الأهداف التالية، بما يتواافق مع دور وسلطات الرئيس المحددين في النظام الداخلي للجمعية العامة:

- (أ) إبراز الدور المركزي للرئيس وتعزيز صورة الرئاسة والجمعية العامة بما يسهم في إعطاء صورة أكثر إيجابية عن الأمم المتحدة ككل؛
- (ب) العمل على تحقيق كفاءة وفعالية جلسات الجمعية العامة، سواء منها الجلسات العامة، أو اجتماعات اللجان الفرعية، وذلك عن طريق أمور منها تحسين أساليب العمل وعقد اجتماعات أو مشاورات منتظمة مع الرؤساء والأعضاء المعينين؛
- (ج) المساعدة في إكمال أعمال مختلف الأفرقة العاملة المخصصة لمختلف جوانب إصلاح الأمم المتحدة، بحيث تحافظ الأمم المتحدة على صلاحيتها وخاصة فيما يتعلق بتلبية احتياجات شعوب العالم؛
- (د) تعزيز الشفافية وتيسير مشاركة عدد أكبر من الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرار بالأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية مثل اختيار الأمين العام الجديد للأمم المتحدة وإشراك الهيئات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة، وما إلى ذلك؛
- (ه) إقامة تفاعل وثيق بين مختلف الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذا بينها وبين الأمانة العامة.

ثانيا - التقييم

ألف - ملاحظات عامة

٤ - تضمنت الكلمة الختامية التي ألقاها في آخر جلسة للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقدة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تقييمياً للأعمال المنجزة خلال السنة وتعليقها على المستقبل كذلك. وقد كانت الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة في رأيي فرصة للعمل بجد واجتهاد، وللتقليل إلى الحد الأدنى من الاهتمام بالشكليات وتركيز الطاقات الخلاقة على تذليل الاختلافات بين الإرادات السياسية في محاولة للنهوض بغيارات ومبادئ الميثاق وإصلاح المنظمة. وأعتقد أن روح الشراكة قد أقيمت بين شقي المنظمة في مسعى جماعي لتحديث الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات المقبلة.

٣ - بعد ما أكملت الجمعية العامة دورتها العادية، متوجبة طوال تلك الفترة ما أود أن اعتبره ثقافة عمل جديدة، إذ تخلصت من أعراض "عادات العمل المألوفة"، مما أسف عن وفورات نظرية تبلغ قيمتها مليونين من الدولارات خلال السنة، انكبت بجد على مختلف جوانب الإصلاح وإعادة الهيكلة من خلال الأفرقة العاملة الخمسة كي تضع مخطط عمل الغرض منه إحداث "ثورة

هادئة" بالمنظمة. وإذا وضعنا جانبا الحماس الذي صاحب عملية الإصلاح، فإن السنة تميزت كذلك بتعيين أمين عام جديد، وباتقاد الدورة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المعنية بمسألة الأراضي المحتلة.

باء - الأفرقة العاملة

٤ - لقد كان من أسباب الارتياح إلى حد ما أتنا تمنينا من إكمال أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح بباب العضوية المعني بخطة للتنمية والفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. غير أنه بحث المسائل المناطة بالفريق العامل المعنى بالحالة المالية، والفريق العامل المعنى بخطة للسلام والفريق العامل المعنى بإعادة هيكلة مجلس الأمن لم يكتمل.

٥ - ولا تزال مجموعة الإصلاحات الشاملة لمجلس الأمن أملأ يلوح في الأفق، ولكن يتغير على البلدان أن تستوعب أو لا التطلعات العالمية إلى إحداث تغييرات في الأمم المتحدة التي تعاني من أساليب لممارسة السلطة لا ترقى إلى مستوى الديمقرatie. وقد سعى دون تحيز وإن كان البعض لن يصدقوني - وبمزاج من الحيطة والابتکار، إلى بلورة موقف وسط بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، وإلى إعداد خطة للقيام بذلك. ولا تزال المقترنات معروضة كي تنظر فيها الدول المهتمة وتبدى رأيا نهائيا بشأنها.

٦ - إن عدم تجاوز المأذق الذي لا يزال قائما بشأن مسألة تسديد الاشتراكات المتأخرة وإعادة الاستقرار المالي إلى المنظمة قد خيب الآمال أكثر من أي شيء آخر، وربما كان أهم عمل من الأعمال التي لم تكملها الدورة الحادية والخمسون. وإن الشلل المالي للأمم المتحدة ما فتئ يعرقل تقديم الإصلاح، ويحول دون إجراء مفاوضات بناءة من أجل الإصلاح الحقيقي للمنظمة. وإن الحجج القائمة على الطبيعة المعقّدة للإجراءات التشريعية، وفرض شروط تعسفية على عمليات الدفع، واستخدام وسائل الإعلام لبث رواية مختلفة لم تدل مما يعد ببساطة التزاما تعاهديا رسميا. فالانفرادية العميماء قد تؤدي إلى تفكيك الأمم المتحدة.

جيم - الدورة الاستثنائية المعنية بجدول أعمال القرن ٢١

٧ - واجه التعاون الدولي الذي يمارس على الصعيدين الوطني والعالمي وبالاشتراك مع الأطراف المهتمة الأخرى، مأذقا خطيرا في الدورة الاستثنائية. بل إنه تعذر على الحكومات الاتفاق على إعلان سياسي يقيم بأمانة سجلنا المتعلق بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر ريو. والنتائج الهزلية التي أسفرت عنها الدورة لم تضع أهدافا جديدة أو موارد معززة بعوامل حفارة للبرامج، حتى عندما يرافق موضوع التنمية المستدامة بشكل هائل للحكومات والجمهور على حد

سواء. وكانت الدورة الاستثنائية تُتبَع في صورتها بعجز الأمم المتحدة عن معالجة إخفاق الحكومات، وكانت مهمة بوصفها مؤسسة لوضع القواعد كما كانت أضعف من أن تحول توافق الآراء إلى أشكال مادية وملمومة. ومع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتزايد النفوذ السياسي للأنشطة التجارية والصناعية عبر الوطنية، تتعرض الأمم المتحدة للخطر البالغ المتمثل في التزول بها إلى درجة التعامل فقط مع القضايا "السهلة" وليس مع القضايا "الصعبة" للتنمية. وبنفس القدر، هناك دروس ينبغي الاستفادة منها في نهجنا لتحديد نتائج المؤتمرات العالمية الأخرى.

دال - المنظمات غير الحكومية

٨ - كان اشتراك المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية حدثاً بارزاً. بيد أن بقاء القضية الأوسع المتعلقة باشتراك المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة دون حل يمثل أحد أسباب شعوري بخيبة الأمل. وبرغم الجهود الواسعة النطاق المبذولة لتوضيح وتحرييك القضية قدماً في الفريق الفرعي المعنى بالمنظمات غير الحكومية، فإنّ تعنت عدد قليل وتسوييف الموضوع لم يسمح حتى للفريق الفرعي بالموافقة على ولايته. ومن شأن وجود مزيج من الأصوات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية في الأمم المتحدة أن يبرز الواقع بصورة أكثر من وجود أمم متحدة تهيمن عليها دولة ذات سيادة، مما يضيف إلى مشروعيتها. ولا يمكن أن تكون جمعية الشعوب المقترحة بدليلاً عن دور المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرارات في الأمم المتحدة.

هاء - الدورة الاستثنائية الطارئة

٩ - في قضية تؤثر على السلم والأمن الدوليين، تناولت الجمعية العامة مرتين هذا العام قضية الأعمال الإسرائيلي غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بالنظر إلى عجز مجلس الأمن عن التصرف من جراء استخدام عضو دائم لحق الاعتراض. وأود أن أوصي بالتماس الانتصاف بقدر أكبر في الجمعية العامة من خلال القرار المعنون "الاتحاد من أجل السلام" (القرار ٣٧٧ ألف (د - ٥)) للأعضاء الذين يتذرعون عليهم الوصول إلى العدالة الواجبة في مجلس الأمن.

واو - تعيين الأمين العام

١٠ - في الأيام الأخيرة للدورة العادية، استجابت الجمعية العامة والرئاسة بشكل فعال وقامتا بدور نزيه وبناءً في اختيار الأمين العام، عندما تسببت الانفرادية الإصرارية في الوصول إلى طريق مسدود في مجلس الأمن وهددت بتقويض نزاهة مؤسسة الأمم المتحدة ذاتها. وكان هناك تشارك وثيق في العمل بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة الذي صحبه في هذه

المشاورات خمسة من نواب رئيس الجمعية العامة (يمثلون المناطق الخمس)، فضلاً عن رؤساء المجموعات الإقليمية. وقد أدخلت تعديلات على قرار تعيين الأمين العام فضلاً عن الاحتفال الذي يجري في الجمعية العامة ويؤدي فيه الأمين العام القسم لتولي مهام منصبه.

ثالثا - المستقبل

ألف - لمحة عامة

١١ - إن أمامنا طريقاً طويلاً علينا أن نقطعه إذا أردنا الاستعاضة عن "النهج الاختياري" الضيق وغير المفيد في عملية إصلاح الأمم المتحدة بنهج شامل. و تستحق مقترنات الإصلاح المقدمة من الأمين العام أن تثال اهتمامنا الكامل والعاجل بدون أن تقع ضحية للسياسة. وستكون مهمة تعزيز الأمم المتحدة مرهونة، إلى حد كبير، بقدرتها على التكيف مع التغيرات، وبعد من التعديلات المضافة التي تتسلل ببطء. ولن يكون هذا من السهل بالطبع بالنظر إلى أننا لا نتشاطر حتى الآن منطلقات مشتركة لما يشكل الإصلاح.

١٢ - وكل جانب من جوانب الأمم المتحدة لا يزال يمثل مخاطرة وجائزة في النقاش المتتصاعد بين الشمال والجنوب، ولا سيما في عالم تهيمن عليه قوة عظمى واحدة؛ ولدى كل جانب ادعاءات متضاربة بالقيم الأساسية والمنظورات، مما يسبب مأزقاً سياسياً في كل جانب بالفعل من جوانب الإصلاح. وفي حين أنه من الجلي في السياسات المتعلقة بالحكومات والأمامات أن البلدان الكبرى تعلق أهمية قصوى على ضرورة ألا يؤثر الإصلاح بأي حال على حقوقها، وأمتيازاتها ومركزها. فإن البلدان النامية من ناحية أخرى تفتقر إلى القدرة وكثيراً ما تكون غير متحدة، وأحياناً ما تغلب بشكل مفرط الشكل على الجوهر، حتى إذا انخفضت قدرتها التناوخية وازداد ترابط التجمعات السياسية الأخرى.

١٣ - ولن تكون الأمم المتحدة معززة إذا لم يركز الإصلاح إلا على الفعالية من حيث التكاليف، و الكفاءة والتنسيق الأفضل. ومن شأن هذه الأهداف وحدتها أن تصرف الانتباه عن الوظائف الحقيقية للأمم المتحدة ومسؤولياتها بموجب الميثاق. وإذا تعين أن تظل الأمم المتحدة باقية، فعليها أن تحول نفسها من منظمة تخدم فقط مصالح الدول ولا سيما الدول القوية، إلى منظمة تخدم مصالح الجميع، ولا سيما الشعوب التي تعيش في مجتمع آخر في العولمة بشكل متكافل ومترابط.

١٤ - وإنني كرئيس، ما برحت أيضاً أكرس جهوداً كبيرة للتفاعل مع العالم خارج الأمم المتحدة، وإبقاء بابي مفتوحاً ليس لممثلي الحكومات فحسب، بل أيضاً للمنظمات غير الحكومية، والطلبة، ورجال الأعمال، والجامعات والصحفيين على قدم المساواة. كما أنني ذهبت إلى الميدان

لمشاهدة المعاناة والحرمان بزيارة معسكرات اللاجئين حتى لو لم يكن باستطاعتي تلبية الكثير من الدعوات التي وجهتها مختلف الحكومات. وكان الغرض من هذه العملية أبعد ما يكون عن كسب الشعبيّة، إذ أنها كانت محاولة جادة لشرح تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة - مقاصدها، وأعمالها الداخلية، وبنقاط قواتها وتناقضاتها - بعبارات بسيطة، بدون ضجيج أو عبارات طنانة.

باء - توصيات محددة

١٥ - أشارك تماما الآراء التي أعرب عنها رئيس الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، السفير سمير شهابي الذي قال (في الوثيقة A/46/969 المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢):

"وبعد تجربة لمدة عام كامل تشرفت فيها بالاضطلاع بهذه المسؤلية، أراني أكثر اقتناعا من ذي قبل بأنه سيظل من الأمور الحيوية توفير الحد الأدنى الضروري من الاستمرارية الالزامية لوظيفة الرئيس التي تحتل مكانا محوريا في أنشطة الجمعية العامة. وأضيف أنه فيما يتعلق بالرؤساء، المقربين، وفي حدود الميزانية العادلة للأمم المتحدة، ينبغي توفير بدل مالي متواضع لوظيفة الرئيس لتلبية الاحتياجات المتصلة بالوفاء بالمصاريف الإدارية ونفقات السفر الرسمي ومتطلبات الضيافة الأساسية، بالإضافة إلى النفقات الإضافية الأخرى التي قد تنشأ".

وفي الواقع، تمثلت إحدى نتائج الفريق العامل المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة في اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١ الذي يرد نص الفقرة ٤٤ من مرفقه على النحو التالي:

"مساعدة الرئيس على أداء مسؤولياته، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية التالية، بعد التشاور مع الرئيس، اقتراحا بإتاحة موارد ملائمة للرئيس، تشمل، إذا ما كانت هناك ضرورة لذلك، تعزيز الدعم المقدم لمنصب الرئيس في مجالى الإدارة والموظفين".

وبناء عليه، حررت، في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، رسالة إلى الأمين العام ذكرت فيها أنه "على ضوء أحكام الفقرتين ١ و ٣ من القرار ٢٤١/٥١ والفقرة ٤٤ من مرفقه، أود أن أقترح أن يعقد مساعدونا اجتماعا في وقت قريب لكفالة أن تدرج في الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٩-١٩٩٨ اعتمادات لموارد كافية تناح لرئيس الجمعية العامة ولمنصبه". ويتسم هذا بأهمية خاصة بالنظر إلى أنه سيجري بحث ميزانية فترة السنين ١٩٩٨-٢٠٠٠ خلال تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

١٦ - وإنني أؤمن إيماناً شديداً بضرورة وجود كيان متميز ومتفرغ لمكتب الرئيس بالنظر إلى تزايد أعمال الجمعية واستمرارها على مدار العام. وينبغي أن يشمل المكتب ما يلي:

(أ) موظف من الرتبة الفنية؛

(ب) متحدث باسم الرئيس؛

(ج) سكرتيران؛

(د) أفراد أمن (على الرغم من أنني نفسي لم أستعن بوحدة على أساس متفرغ - بفضل كرم حكومتي):

(هـ) سيارة وسائق (على الرغم من أنني نفسي لم أستعن بأحد على أساس متفرغ - مرة أخرى بفضل كرم حكومة ماليزيا)؛

(و) مبلغ يخصص لتوفير قدر متواضع من إفطار/غداء وعشاء العمل؛

(ز) حبيّز مناسب للمكتب بما في ذلك مراافق معينة لغرفة الاجتماع.

١٧ - وأرى أيضاً أن هناك حاجة لتشجيع إجراء مزيد من المشاورات الشفافة والمنتظمة بين مجلس الأمن والجمعية العامة يكون فيها رئيس الجمعية مصحوباً بعدد ممثل لنواب الرئيس ورؤساء المجتمعات الإقليمية.

١٨ - وفيما يتعلق بأعمال الجمعية العامة، أرى أن الوقت قد حان لكي يطلب إلى جميع نواب رئيس الجمعية العامة، بصرف النظر عن المركز في مجلس الأمن، المساعدة في أعمال المجتمعات جمعيتنا العامة، بما في ذلك رئاسة الاجتماعات.

١٩ - ويتمثل أحد المقترنات الأخرى التي يمكن النظر فيها في تنظيم اجتماع سنوي لرؤساء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في بداية كل دورة للجمعية العامة لتبادل الآراء بشأن القضايا الراهنة في الدورة.

٢٠ - ولا يسعني إلا تأكيد ضرورة العمل عن كثب مع رؤساء اللجان الرئيسية. فالاجتماعات المنتظمة ضرورية. وعلى الرغم من أنه كان هناك رؤساء للجان الرئيسية لم يكونوا ممثلين دائمين وأنهم قد أبلوا بلاء حسناً، فإني أعتقد بالفعل أنه سيكون من المفيد للدول

الأعضاء النظر في كفالة أن يكون جميع رؤساء اللجان الرئيسية على مستوى الممثلين الدائمين لتأكيد الأهمية المعلقة على أعمال تلك اللجان.

ثالثا - استعراض كل لجنة رئيسية لجدول أعمالها

٥ - نوهت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/٤٦، في جملة أمور، بالعمل القيم الذي تضطلع به اللجان الرئيسية لاستعراض جدول أعمال كل منها، وشجعت اللجان على مواصلة ذلك العمل، كما اعتمدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، والمبنية في المرفق الأول لذلك القرار. وتتضمن الفقرة ٥ من المبادئ التوجيهية توصيات محددة متعلقة باستعراض اللجان الرئيسية لجدول أعمال كل منها، ومتعلقة بدمج البنود أو إدراجها كبنود فرعية، والنظر في البنود المتصلة فيما بينها في إطار فئات متفق عليها أو النظر فيها كل سنتين أو ثلاثة سنوات.

اللجنة الأولى

٦ - كانت عملية ترشيد أعمال اللجنة الأولى موضوع مناقشة منذ الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة. وقد بذل عدد من رؤساء اللجنة الأولى كافة الجهود الممكنة من أجل معالجة المسائل العاجلة وذات الصلة بالترشيد من خلال إعادة ترتيب جدول الأعمال وتحسين سير أعمال اللجنة.

٧ - وقد اعتمد، منذ البداية، نهج ذو شقين لإصلاح اللجنة الأولى، يستهدف الشق الأول الجوانب الموضوعية للمسألة بينما يستهدف الثاني جوانبها الإجرائية. وإذا اصطدمت محاولات ترشيد خطة نزع السلاح الدولية بصفة عامة، وجدول أعمال اللجنة الأولى بصفة خاصة، بعض الصعوبات فإن إدخال تغييرات إجرائية كان أيسراً.

٨ - واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، بموجب القرار ٤٨/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، نهجاً مواضيعياً يتم بموجبه تجميع البنود المحالة إلى اللجنة الأولى ضمن ١٠ مجالات أوسع حسب الموضوع مثل: الأسلحة النووية؛ أسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ الأسلحة التقليدية؛ نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي؛ الفضاء الخارجي؛ الأمن الدولي. وقد تم وفقاً لتجميع البنود هذا في الدورات التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين النظر في قضايا نزع السلاح، بما في ذلك إجراء مناقشة غير رسمية، واتخاذ إجراءات بشأن مشاريع قرارات، وسمح بذلك بتحسين العمل إلى حد ما.

٩ - وعمم رئيس اللجنة الأولى، خلال الدورة الثامنة والأربعين كذلك، ورقة عمل (A/C.1/48/9) من أجل توفير إطار لنهج شامل يتبع للنظر في جميع البنود المحالة إلى اللجنة. وقد شجعت اللجنة في تلك الورقة على إجراء مزيد من المناقشة حول دمج مسألي نزع السلاح والأمن الدولي من الناحية العملية. ونتيجة للمشاورات المكثفة، لم تنفك اللجنة الأولى، منذ تلك الدورة، تنظر في موضوعي نزع السلاح والأمن الدولي

بشكل متكامل وذلك خلال المراحل الثلاث من أعمالها وهي المناقشة العامة؛ والمناقشة المواضيعية؛ والنظر في ذينك البنددين واتخاذ إجراءات بشأنهما.

١٠ - وفضلاً عن ذلك، فنتيجة لتوصية الجمعية العامة بالنظر في إمكانية التبادل بين جدول المحالة إلى اللجان الرئيسية كل سنتين أو ثلاثة سنوات، قررت اللجنة الأولى النظر في بعض بنود جدول أعمالها مرة كل سنتين أو ثلاثة سنوات أو حتى أربع سنوات، ومنها مثلاً البنود المتعلقة بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح؛ وبأنواع الجديدة لأسلحة التدمير الشامل والأنظمة الجديدة لتلك الأسلحة؛ ومسألة القطب الجنوبي؛ وأسبوع نزع السلاح؛ وبرنامج المعلومات بشأن نزع السلاح؛ والتحقق بكافة جوانبه.

١١ - وإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة، عملاً بتوصية الجمعية العامة بدمج بنود جدول الأعمال المتعلقة بمسائل ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً من حيث المحتوى، ضمن بند واحد من بنود جدول الأعمال، أن تدمج البنددين المعنونين "تخفيض الميزانيات العسكرية" و "معلومات موضوعية عند الشؤون العسكرية" تحت عنوان " تخفيض الميزانيات العسكرية". وجمعت بنددين يتعلمان بموضوع التأكيدات الأمنية في بند واحد بعنوان متفق عليه. كما تقرر أن تواصل اللجنة بحث إمكانية دمج البنود المشابهة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وتعتمد لجنة الأولى استثناف أعمالها في وقت مبكر من تموز يوليه ١٩٩٨ كي تواصل النظر في مسألة ترشيد الأعمال وإصلاح جدول أعمالها ولتنظر أيضاً في الطلب الوارد في الفقرة ٣٧ من مرفق القرار ٢٤١/٥١ بأن تواصل هيئة نزع السلاح النظر في طرق لتحسين تنظيم عملها، من بينها ترشيد مدة انعقاد دوراتها.

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

١٢ - أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٣/٤٧، لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار من خلال دمج لجنة المسائل السياسية الخاصة سابقاً وللجنة الرابعة المعنية بإنهاء الاستعمار. ونتيجة لذلك، أصبح جدول أعمال اللجنة الرابعة يجمع، منذ الدورة الثامنة والأربعين، بين جدولي أعمال تينك اللجنةتين.

١٣ - وسعياً إلى تحسين وترشيد أعمالها إلى أقصى حد ممكن والاستفادة، على نحو بناء، مما يتاح لها من الوقت ومن مرافق المؤتمرات جمعت اللجنة كافة بنود جدول أعمالها المتعلقة بإنهاء الاستعمار وأجرت مناقشة عامة وحيدة بشأنها.

١٤ - ونظرت اللجنة، خلال الدورات الثلاث الأخيرة للجمعية العامة، في بقية البنود المحالة إليها، كل على حدة نظراً لتنوعها، مع بذل جهود لضمان الاستفادة القصوى من مرافق المؤتمرات، عن طريق برمجة بنود متعددة للنظر فيها خلال نفس الجلسة، كلما أمكن.

١٥ - وفضلاً عن ذلك، بذلت اللجنة الرابعة كل ما في وسعها لـإلغاء بنود جدول الأعمال التي لم يتخذ إجراء بشأنها خلال السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، قررت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين والحادية والخمسين، بناءً على توصية اللجنة، أن تلغي من جدول أعمالها البنددين المعنونين "العلم والسلم" و "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة" (مقرراً الجمعية العامة ٤١٨/٤٩ و ٤٢٩/٥١).

اللجنة الثانية

١٦ - باشرت اللجنة الثانية تجميع بنود جداول أعمالها ابتداءً من الدورة الأربعين. وخضعت جداول أعمال اللجنة الثانية، خلال السنوات الأخيرة، لسلسلة من التعديلات عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ وغيره من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في إطار البند "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما" وذلك عن طريق أمور منها النظر في بنود وبنود فرعية كل سنتين أو ثلاثة سنوات. ونتيجة لذلك، تألف جدول الأعمال خلال الدورة الحادية والخمسين من ٧ بنود عامة و ٢١ بندًا فرعياً.

١٧ - ويعزى الانخفاض الشديد في عدد القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بناءً على توصية اللجنة الثانية إلى إعادة هيكلة جدول أعمال تلك اللجنة، حيث تدنى عدد تلك القرارات من ٤١ قراراً في الدورة الخمسين إلى ٢٨ قراراً في الدورة الحادية والخمسين. وقد خفض طول نصوص معظمها، وإن لم يكن كلها - ولا سيما الديباجة - وذلك وفقاً للقرار ٢٢٧/٥٠. وترى اللجنة أنه ينبغي زيادة استخدام الإمكانيات التي يتيحها تجميع مختلف القرارات وزيادة عدد ما يسمى بالقرارات الجامحة.

١٨ - وظلت اللجنة تستند إلى الجوانب الأخرى للقرار ٢٢٧/٥٠ ولا سيما تلك المتعلقة بترشيد وتحسين أساليب عملها. وكمثال على ذلك، خفضت مدة انعقاد دورات اللجنة الثانية إلى ثمانية أسابيع.

اللجنة الثالثة

١٩ - أنشأت اللجنة الثالثة، في الدورة الخامسة والأربعين، فريقاً عاملاً مفتوحاً بباب العضوية للنظر في السبل والوسائل الكفيلة بترشيد أعمالها. وأيدت الجمعية العامة توصيات اللجنة الثالثة والفريق العامل في قرارها ١٧٥/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ثم في قرارها ١٤٠/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ثم وافقت، فيما بعد، كل سنة، على توصيات أخرى للجنة. وخلال تلك الفترة أعدت اللجنة مجموعة من المبادئ التوجيهية لوضع هيكل منهج لجدول أعمالها واتخذت مجموعة من القرارات تتصل بالدقة في إصدار التقارير وتقديم مشاريع المقترنات كل سنة أو كل سنتين أو ثلاثة سنوات أو خمس سنوات. وتخصص اللجنة، في نهاية كل دورة من دوراتها، جلسة أو جلسات لمناقشة جدول أعمالها والتدابير الكفيلة بتحسين أساليب عملها مناقشة مستفيضة.

٢٠ - وجّر ترتيب جدول أعمال اللجنة الثالثة حول مجموعتين من المسائل هي المسائل الاجتماعية والمسائل المتعلقة بها، ومسائل حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بها. وليس بوسع اللجنة في عدد كبير من

الحالات ولا سيما فيما يتعلق بمسائل عديدة تخص حقوق الإنسان، أن توصي بمزيد من التجميع أو الدمج أو بإصدار التقارير أو التشريعات الموضوعية كل سنتين. أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، مثل الجريمة والمخدرات، والنهوض بالمرأة، ومتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، والقضاء على العنصرية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد قررت اللجنة تشكيل تجمعيات فرعية من خلال الجمع بين المعارض المتقاربة ومناقشتها معاً. وقد كانت أوجه الترابط هذه مفيدة ولا سيما فيما يتعلق بمواضيع من قبيل الجريمة والمخدرات. وبالرغم من أن للوفود حرية الإدلاء ببيانات منفصلة بشأن البنود كل على حدة، فإنها تختار في معظم الأحيان عدم القيام بذلك مما يقلل من مدة المناقشات.

٤١ - وأخيراً تمثل أحد التدابير الإضافية التي اتخذتها اللجنة الثالثة في تشجيع صوغ مشاريع قرارات شاملة أو جامعة بشأن مسائل رئيسية معينة التي يمكن إدراج مجموعة متدعمة من الإجراءات بشأنها في نص واحد.

اللجنة الخامسة

٤٢ - ما فتئت اللجنة الخامسة، منذ اعتماد القرار ٤٨/٤٦، تعمل ما في وسعها لتسهيل أعمالها وفقاً للمبادئ التوجيهية المرفقة بذلك القرار. غير أن حالات التأخير في إتاحة الوثائق الازمة لا تزال تعرقل أعمال اللجنة بشكل خطير. خلال الدورة التاسعة والأربعين، أبرز رئيس اللجنة الخامسة، في مذكرة عن السبل الممكنة لتحسين أعمال اللجنة (A/C.5/49/CRP.4/Rev.1)، الصعوبات التي تواجهها اللجنة على النحو الآتي:

"إن نجاعة وفعالية أعمال اللجنة الخامسة تقوم، إلى حد كبير، على نوعية وفائد وموقوته التقارير وعلى المساعدة المقدمة من الأمانة العامة ومن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وللجنة البرنامج والتنسيق ومجلس مراجعى الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة وللجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية وللجنة الاشتراكات. وتفادياً للازدواجية في المواضيع وتكرار المناقشات حول المسائل التقنية فإن من الأهمية القصوى أن تكون اللجنة قادرة على الاعتماد على الكفاءة التقنية لتلك الأجهزة الفرعية التي ينبغي أن تساعد اللجنة على تأييد ما تصدره من توصيات. وإن تلبية احتياجات اللجنة على نحو أفضل يتأنى عن طريق تحسين الإجراءات التنسيقية".

٤٣ - وبasher رئيس اللجنة الخامسة، في نفس الدورة، عملية ترشيد أعمال اللجنة في إطار متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١. غير أن المحاولة باعث بالفشل، مع الأسف، لأن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على جميع أحكام مشروع قرار اقترحه الرئيس بشأن تلك المسألة. وقد اقترح في مشروع ذلك القرار أن تقرر الجمعية العامة أن يقدم مكتب اللجنة الخامسة، بالتشاور مع الأمانة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في أقرب وقت ممكن خلال تلك الدورة، برنامج العمل الخاص بكل من الجزء الرئيسي من الدورة العادية والدورات المستأنفة، كي توافق عليه اللجنة الخامسة، وأن يقوم

فورا، إثر الموافقة، بإبلاغ رئيس اللجنة الخامسة الذي سيبلغ بدوره اللجنة خلال جلستها الرسمية التالية، بأي تأخير قد يحصل في تقديم التقارير من جانب الأمين العام أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٤ - وحيث أن الحالة لم تتحسن، قررت الجمعية العامة في الفقرة ٩٣ من الفرع الثالث من قرارها المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، بناء على توصية اللجنة الخامسة، القيام، خلال دورتها الثانية والخمسين المستأنفة، باستعراض شامل لأساليب عمل اللجنة الخامسة بهدف ترشيدها والشروع في اتخاذ تدابير لرفع الكفاءة كي تتمكن اللجنة من إنجاز مهامها في مواعيدها دون اللجوء إلى عقد جلسات إضافية ليالية وخلال عطل نهاية الأسبوع.

٢٥ - وعقدت اللجنة الخامسة أربع جلسات غير رسمية برئاسة رئيس اللجنة نظرت خلالها، بطريقة شاملة، في مسائل تتعلق، في جملة أمور، بتنظيم أعمالها، ودور المكتب، والتدابير المتصلة بضمان صدور الوثائق في مواعيدها. ولا تزال المناقشة جارية بشأن ورقة عمل قدمها الرئيس. وبناء على اقتراح من الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في تلك المسائل خلال الجزء الثاني من دورتها الثانية والخمسين المستأنفة بغرض اقتراح توصيات ملموسة.

اللجنة السادسة

٢٦ - اتخذت اللجنة السادسة فعلا، في دورات الجمعية العامة التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين، إجراءات الفرض منها حذف بعض بنود معينة من جدول أعمالها، أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى، أو إدراجها مرة كل سنتين أو كل ثلاثة أو أربع سنوات، أو دمجها.

٢٧ - في الدورة التاسعة والأربعين، وبناء على توصية اللجنة السادسة، تأجل إلى أجل غير مسمى النظر في البند المعنون "منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما" و "طلب فتوى من محكمة العدل الدولية" حيث قررت الجمعية العامة إيلاء مزيد من النظر لتباين المسلطتين في دورة مقبلة (المقرران ٤٢٢/٤٩ و ٤٢٤/٤٩).

٢٨ - وفي الدورة ذاتها، وبناء كذلك على توصية اللجنة السادسة، قررت الجمعية العامة ألا تستأنف إلا في دورتها الثانية والخمسين، النظر في البند المعنون "اتفاقية حسابات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية" الذي كان مدرجا في جدول أعمال الدورتين السابقتين (القرار ٦١/٤٩).

٢٩ - وقررت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، استئناف النظر في البند المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" بعد أربع سنوات أي في دورتها الخامسة والخمسين (المقرر ٤٤١/٥١).

٣٠ - وأدرج في جدول أعمال الجمعية العامة البند المعنون "مشروع مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية" الذي اقترحه الممثل الدائم لمنغوليا (A/52/141) بوصفه بenda فرعيا للبند المعنون "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي".

٣١ - ويتوقع أن تواصل اللجنة السادسة في المستقبل اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف المتواخة في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨.

رابعا - حجم أعمال الجمعية العامة

٣٢ - بالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال ترشيد وتبسيط جدول أعمالها، ولا سيما من حيث تجميع بعض البنود أو إدراجهما في جدول الأعمال مرة كل سنتين أو ثلاثة سنوات أو حتى أربع سنوات، فإن الجمعية العامة لم تتمكن من تخفيض حجم عملها بصفة عامة خلال الدورات العادية الثلاث الأخيرة. واستخدمت ثلاثة مؤشرات كأساس لإعداد الجداول ١ و ٢ و ٣، وهي: عدد البنود المدرجة في جدول أعمال كل دورة والبنود المخصصة لكل لجنة؛ وعدد القرارات التي اعتمدتتها الجمعية العامة؛ وعدد التقارير المطلوب من الأمين العام تقديمها.

٣٣ - وحسبما يتضح من الجدول ١، لم ينخفض عدد البنود المدرجة في جداول أعمال الدورات التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين للجمعية العامة. ولم تترجم الجهود التي بذلتها اللجان الرئيسية من أجل ترشيد جداول أعمال كل منها، إلى تخفيض كبير في عدد بنود جدول الأعمال المحالة إليها. وقد زاد حجم العمل بالنسبة للجلسات العامة للجمعية لأن المناقشات بشأن بعض البنود المخصصة للجان الرئيسية تجري مباشرة في الجلسات العامة.

٣٤ - وشجعت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من قرارها ٢٦٤/٤٨، الدول الأعضاء على توخي الاقتصاد عند طرح اقتراحات تطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير جديدة، آخذة في الحسبان استصواب خفض عدد تلك التقارير. غير أن تخفيضاً بسيطاً في عدد القرارات التي اعتمدتتها الجمعية العامة على مدى الدورات العادية الثلاث الأخيرة، من ٣٢٨ قراراً في الدورة التاسعة والأربعين إلى ٣١١ قراراً في الدورة الحادية والخمسين لم يقابله تخفيض لعدد التقارير المطلوب من الأمين العام إعدادها؛ أصدر الأمين العام ٢٨٣ تقريراً في الدورة التاسعة والأربعين، و ٢٨٨ تقريراً في الدورة الخمسين، و ٢٨٦ تقريراً في الدورة الحادية والخمسين.

الجدول ١

إحالة بنود جدول الأعمال

المجموع	عدد البنود ^(٤)								الدورة
	اللجنة السادسة	اللجنة الخامسة	اللجنة الثالثة	اللجنة الثانية	اللجنة	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	اللجنة الأولى	الجلسات العامة	
١٦٤	١٤	٢٥	١٢	٨	١٨	٢٢	٦١		النinthة والأربعون
١٦٩	١١	٣٦	١٢	١١	١٥	٢٥	٦٩		الخمسون
١٦٨	١٢	٣٨	١٣	٧	١٥	٢٢	٦٨		الحادية والخمسون

(أ) إن الأرقام الموحدة المقابلة لعدد البنود المخصصة للجلسات العامة للجمعية العامة وللجان الرئيسية أعلى من المجاميع التي ترد في آخر عمود من الجدول ١ لأن بعض البنود تحال إلى لجنتين في نفس الوقت.

الجدول ٢

القرارات المعتمدة

المجموع	بناء على توصية من								الدورة
	اللجنة السادسة	اللجنة الخامسة	اللجنة الثالثة	اللجنة الثانية	اللجنة	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	اللجنة الأولى	دون الإحالـة إلى لجنة رئيسية	
٢٢٨	١٤	٥٢	٧١	٤٦	٢٨	٤٤	٧٣		النinthة والأربعون
٢٢٥	١٣	٦١	٦٤	٤١	٢٤	٤٦	٧٦		الخمسون
٢١١	١٤	٥٩	٦٣	٢٨	٢٨	٤٦	٧٣		الحادية والخمسون

الجدول ٣

تقارير الأمين العام

عدد التقارير	الدورة
٢٨٣	النinthة والأربعون
٢٨٨	الخمسون
٢٨٦	الحادية والخمسون

خامسا - الاستنتاجات

- ٣٥ - سوف يجري إبلاغ رؤساء الجمعية العامة في المستقبل بالآراء الواردة من رؤسائها في دوراتها التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين.
- ٣٦ - وحسبما ورد في الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١ (A/52/855)، اقترح رصد اعتماد قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في السنة لمكتب رئيس الجمعية العامة وتمت الموافقة عليه فيما بعد في الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٩-١٩٩٨. ويضاف هذا المبلغ إلى الموارد المرصودة أصلا في الميزانية للرئيس خلال مدة ولايته. وتشمل الموارد المتاحة متحدثا رسميا باسم الرئيس، وموظفي أمن، وسائليين، وسكرتيرين، وأموالا للضيافة.
- ٣٧ - ويجري منذ الدورة التاسعة والأربعين تنفيذ الحكم الوارد في القرار ٢٦٤/٤٨، بخصوص نمط انتخاب الرؤساء الستة للجان الرئيسية.
- ٣٨ - وبموجب القرارين ٢٣٣/٤٧ و ٢٦٤/٤٨ نقحت الجمعية العامة نظامها الداخلي. وعلى النحو المذكور في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٤١/٥١، فإن تنفيذ بعض أحكام ذلك القرار المتعلقة بتنظيم أعمال الجمعية العامة يتضمن تعديل العديد من أحكام نظامها الداخلي واتخاذ قرارات في هذا الشأن من طرف الجمعية العامة. وبناء على ذلك، لن تصدر صيغة منقحة من النظام الداخلي للجمعية العامة إلا بعد اتخاذ تلك القرارات.

- - - - -